

# المقياس: المالية الدولية

## Finance internationale

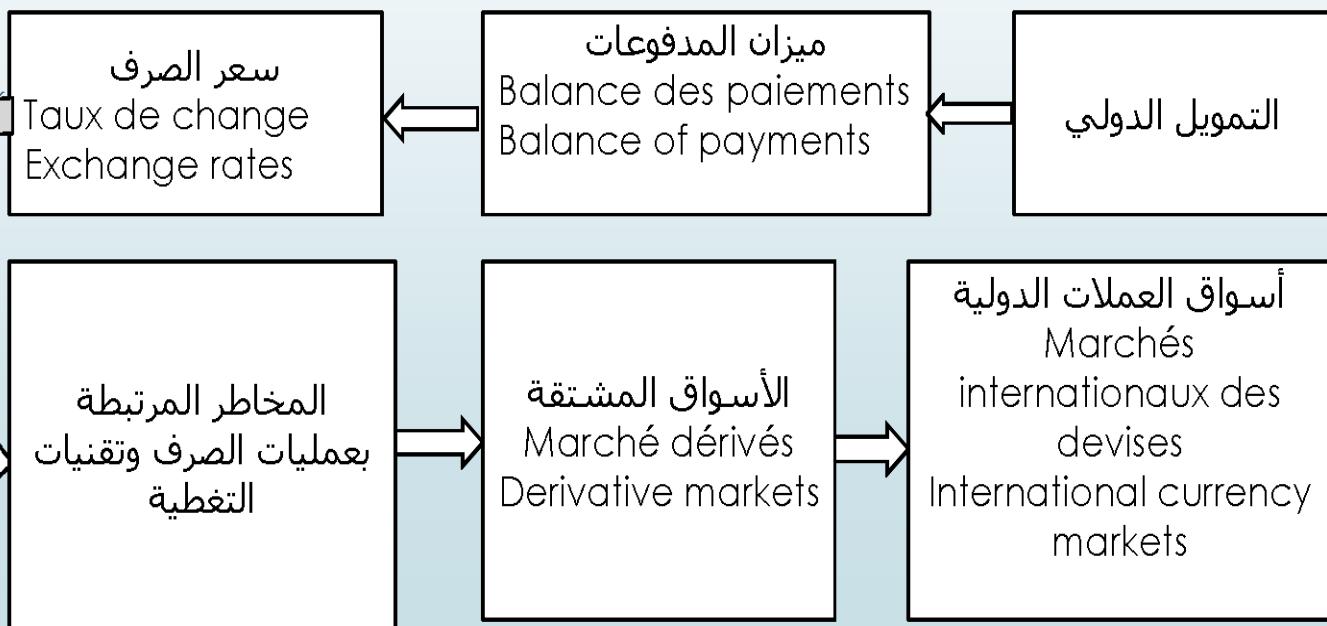
## International finance

الأستاذة: د. فشاري سمية

E-mail: guechariuniv2016@gmail.com

# محتوى المقياس

► في هذا المقياس سنطرق الى المحاور التالية:

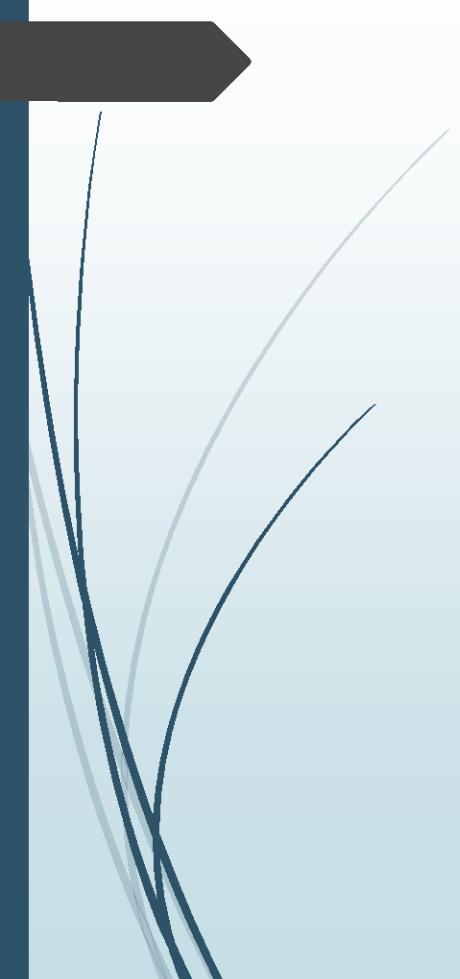


# التمويل الدولي

## ١. ماهية التمويل الدولي

يتكون مصطلح التمويل الدولي من كلمتين، **التمويل**: الذي يعني انتقال رؤوس الأموال من أماكن وفترتها ( أصحاب الفائض ) إلى أماكن ندرتها ( أصحاب العجز )، ويتم هذا الانتقال عبر مجموعة من الوسطاء الماليين ( بنوك ، شركات استثمار او تأمين ، صناديق الادخار ، أسواق المال ، ، ، ، ، )، **الدولي**: التي تعني ان حركة راس المال يكون خارج الحدود السياسية لدول العالم ،

مثال: اذا قام مثلاً احد المستثمرين او احدى المؤسسات الفرنسية بطرح سندات للبيع في أسواق المال بألمانيا وقامت مؤسسات او بنوك او مواطنون في المانيا بشراء هذه السندات فذلك يعتبر انتقالاً لرأس المال على المستوى الدولي ،



# التمويل الدولي

► هناك نوعين من تحركات رؤوس الأموال:

1) **التحركات الرسمية لرؤوس الأموال:** يقصد بها تلك القروض التي تعقد بين حكومات الدول المقترضة او احدى هيئاتها العامة او الخاصة مع الدول المقرضة والمنظمات الدولية والإقليمية، فالتحركات الرسمية تأخذ احد الاشكال التالية:

- قروض حكومية ثنائية
- قروض دولية متعددة الأطراف
- قروض إقليمية متعددة الأطراف

كل هذه الأنواع لها دوافع سياسية حيث ترى الدول المقترضة ضرورة تحقيق مكاسب سياسية معينة في المناطق التي توجه إليها قروضها,

# التمويل الدولي

1) التحرّكات الخاصة لرأس المال: يقصد بها كل القروض الممنوحة من جهات خاصة (أفراد، مؤسسات) إلى حكومات الدول الأجنبية أو المؤسسات العامة أو الخاصة فيها ويأخذ هذا النوع من التحرّكات الأشكال التالية:

- تسهيلات للموردين
- تسهيلات أو قروض مصرفيّة
- الاستثمار الأجنبي المباشر والمحفظة الاستثمارية

# التمويل الدولي

## 2. أهمية التمويل الدولي

تختلف أهمية تدفقات رؤوس المال بين دول العالم باختلاف وجهات النظر بين الدول المقرضة لرأس المال و الدول المقترضة له من ناحية، ومن ناحية أخرى تختلف باختلاف رأس المال المتدايق،

1) **أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المقترضة:** تهدف الدول المقترضة لرأس المال الى:

- تدعيم برنامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- رفع مستوى معيشة السكان
- مواجهة العجز في ميزان المدفوعات، وسد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة والمدخرات المتوفرة،

# التمويل الدولي

2) أهمية التمويل الدولي من جهة نظر الجهات المقرضة:

- تحسين صورتها في المجتمع الدولي واظهارها كدولة تحارب الفقر في العالم
- الدوافع السياسية
- تصريف الفوائض السلعية وزيادة صادراتها وهذا لحماية القطاعات الإنتاجية داخل الدولة,

3) أهمية التمويل الدولي على المستوى العالمي:

- تمويل التجارة الدولية من السلع والخدمات لأن أي انخفاض في مستوى السيولة الدولية لتمويل التجارة الدولية يؤدي إلى انكماش العلاقات الاقتصادية بين الدول وهذا يقلل من حجم الانتاج المخصص للتصدير والسلع المستوردة للاستثمار والاستهلاك,

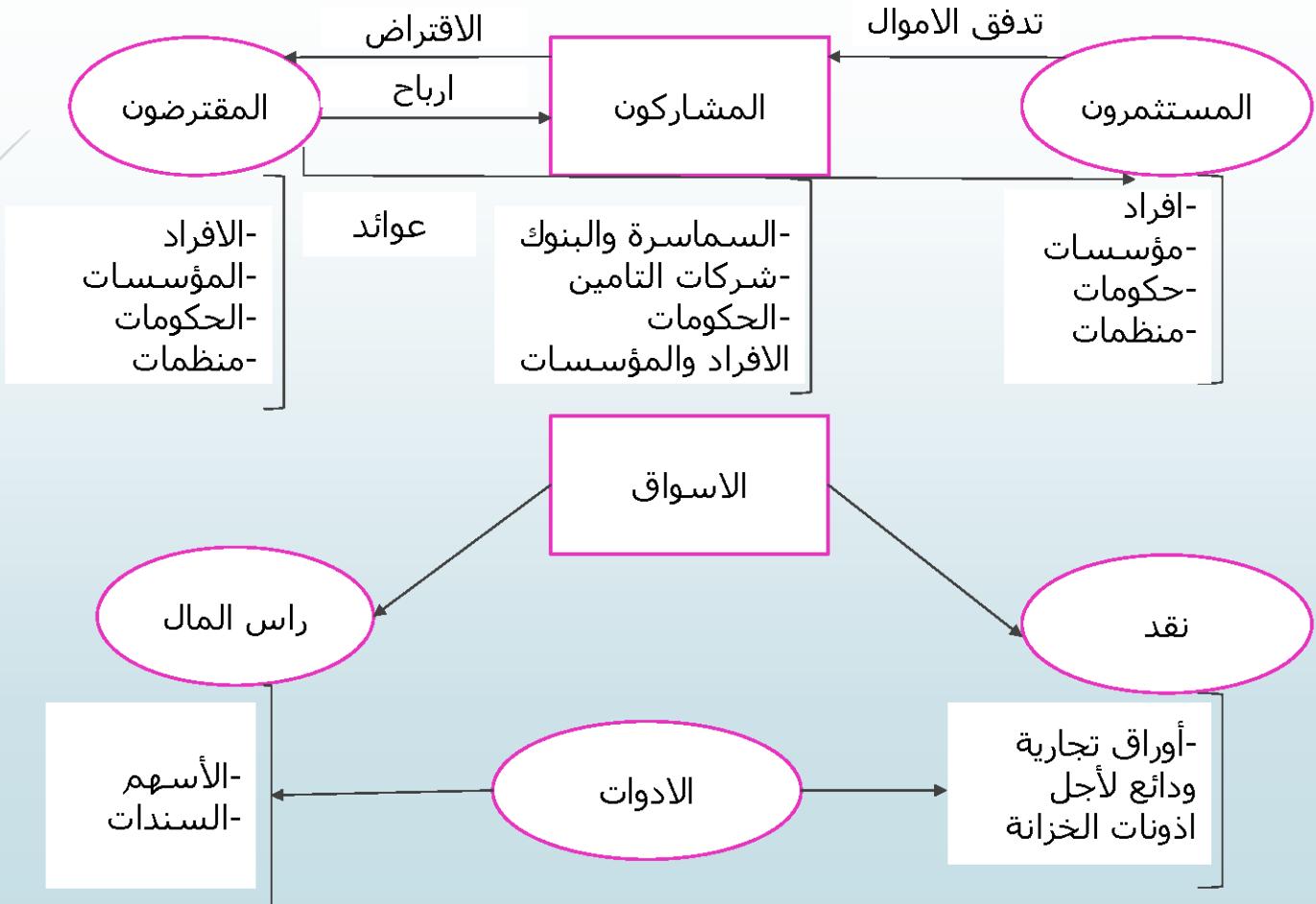
# التمويل الدولي

## 3. عناصر النظام المالي الدولي

يتكون النظام الاقتصادي الدولي من: النظام النقدي الدولي، النظام التجاري الدولي، والنظام المالي الدولي،

(1) **تعريف النظام المالي الدولي:** يمثل مجموعة القواعد الأساسية التي تنظم علاقات الدول في المجال المالي، والمجسدة في المؤسسات المالية التي أصبحت تخضع في معاملاتها للقواعد العامة المحددة في اتفاقيات بروتون وودز في الولايات المتحدة الأمريكية 1944 وأنشئ بداعي التغلب على الصعوبات التي كانت تعترض المبادرات الدولية في مجال المدفوعات الخارجية والصرف، ويكون من أسواق التمويل الدولية، البنك الدولي وهيئة التنمية الدولية،،،،،،

(2) **عناصر النظام المالي الدولي:** الشكل التالي يوضح العناصر المختلفة للنظام المالي الدولي



# التمويل الدولي

## 4. تطور التمويل الدولي

شهد التمويل الدولي ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: تمتد من 1870 الى 1914: وتمثل الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى،
- المرحلة الثانية: تمتد من 1915 الى 1943: وتمثل الفترة ما بين الحروب العالمية الأولى والثانية،
- المرحلة الثالثة: ابتداء من 1944: وهي الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية واتت بعد اتفاقية بريتون وودز،

حيث ان كل مرحلة لها الخصائص الأساسية التي حكمت العلاقات الاقتصادية الدولية وكذا النظام النقدي الدولي الذي ساد في كل فترة وكذا التغيرات التي طرأت على طبيعة نوع واتجاه التحركات الدولية لرؤوس الأموال،

# التمويل الدولي

## ١) التمويل الدولي في الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى

### ▪ نظام النقد الدولي خلال الفترة (1870-1914):

نظام النقد الدولي الذي ساد خلال هذه الفترة قائم على أساس قاعدة الذهب، حيث سيطرت قاعدة الذهب على النظام النقدي الدولي وتمثل القاعدة فيما يلي:

- التزام كل حكومة بتحديد قيمة ثابتة لعملتها الورقية بالنسبة لوزن معين من الذهب مثلًا الدولار= 1,762 غ ذهب، الجنيه = 7,988 غ، الفرنك = 0,322 غ من الذهب،
- تحول مختلف العملات الورقية عند المستوى السابق تحديده، مثلًا 1 جنيه = 4,53 دولار
- ترك حرية للأفراد في استيراد وتصدير الذهب،

# التمويل الدولي

## ► مزايا نظام الذهب:

- استقرار أسعار الصرف: اذ ان هناك علاقة ثابتة بين وحدة النقد الأساسية لكل دولة وبين الذهب ويترتب عليه ان أسعار العملات بالنسبة لبعضها لا يمكن ان تقلب،
- استقرار مستويات الأسعار في الدول المختلفة: حيث تلجأ الدول التي ترتفع الأسعار فيها بالنسبة لمستوياتها في الدول الأخرى الى تصدير الذهب الى الخارج، ويتم خروج فائض الذهب منها الى غاية عودة الأسعار الى ما كانت عليه،
- دعم الثقة في النظام النقدي: وذلك للقيد الذي تفرضه الية النظام على كمية النقود التي تصدرها الدول والذي بدوره يدعم استقرار مستويات الأسعار.

## ► لكن هذا النظام تعرض لانتقادات:

- أن استقرار أسعار الصرف الأجنبي يكون على حساب عدم الاستقرار الاقتصادي الداخلي (كساد).

# التمويل الدولي

- حرية انتقال الذهب من دولة الى دولة أخرى يخلف اثار عكسية، مثلا اذا حدثت اضطرابات سياسية في بلد معين سيؤدي هذا الى خروج الذهب منها بطريقة كبيرة مما يؤدي الى انخفاض الأسعار فيها بسبب نقص الطلب وبالتالي يقل النشاط الاقتصادي، وعلى عكس الدول الأخرى التي ترتفع فيها الاسعار بسبب دخول كميات من الذهب اليها،

## ► التحركات الدولية لرؤوس الاموال خلال الفترة (1870-1914):

في ظل قاعدة الذهب وثبات أسعار الصرف يندرج انتقال رؤوس الأموال في قسمين:

- القسم الأول: تحركات رؤوس الأموال كانت تابعة لحركة التجارة الدولية،
- القسم الثاني لانتقال رؤوس الأموال: يتعلق بنمو حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا نتيجة للظروف التي وفرتها أسعار الصرف الثابتة و الامان ووجود الفرص الاستثمارية المربحة في المستعمرات،

# التمويل الدولي

2) التمويل الدولي في فترة ما بين الحربين:  
أولاً-نظام النقد الدولي في فترة ما بين الحربين:

- مع نهاية الحرب العالمية الأولى كانت كل الدول قد خرجمت عن قاعدة الذهب، حيث انهارت الأسواق المالية، انكمش حجم التجارة الدولية بشكل كبير وتم وقف تحويل العملات الورقية إلى الذهب ومنع استيراد وتصدير الذهب، وبالتالي اتجهت أسعار صرف العملات المختلفة إلى التقلب المستمر، تغيرت مراكز القوة الاقتصادية في العالم بظهور الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب بفوائض مالية كبيرة وارصدة ذهبية ضخمة وظهرت مشكلة تعويضات الحرب التي فرضت على المانيا،

# التمويل الدولي

- سارعت الدول الى عقد مؤتمر للإصلاح النقدي في بروكسل عام 1920 حيث دعت الدول الى الرجوع الى قاعدة الذهب لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدi وتنشيط التجارة الدولية حيث عادت المانيا عام 1924، إنجلترا عام 1925 وفرنسا عام 1928 وهكذا عاد عدد كبير من الدول الى قاعدة الذهب لكن هذا لم يستمر طويلا حيث ان بحلول ازمة الكساد الكبيرة 1929 خرحت الدول عن الالتزام بقاعدة الذهب وسادت الفوضى وفرضت معظم دول العالم السعر الالزامي لعملتها المحلية وعمدت الدول الى تعويم عملتها،
- وهذا فكان الخروج عن قاعدة الذهب مرافقا بتخفيضات كبيرة في أسعار صرف العملات المختلفة مما اثر على التجارة الدولية واصبح نظام التعويم هو الأساس الذي ارتكز عليه النظام النقدي العالمي في فترة ما بعد 1930،

# التمويل الدولي

## ثانيا-طبيعة التمويل الدولي فيما بين الحربين:

- شهدت الاستثمارات الامريكية تزايدا سريعا في دول أمريكا اللاتينية وكندا حيث كان التمويل عن طريق اصدار سندات طويلة الاجل من جانب الولايات المتحدة الامريكية وبالتالي أصبحت أمريكا بمثابة الدائن الرئيسي لمعظم دول العالم وصاحبة اكبر رصيد ذهبي ومالكة لمعظم الاستثمارات المباشرة في العالم، وبالتالي تحول مركز الريادة من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة من بريطانيا الى الولايات المتحدة الأمريكية،
- ظهور أنماط جديدة من الإقراض أهمها الإقراض الحكومي،

# التمويل الدولي

## 3) التمويل الدولي بعد الحرب العالمية الثانية:

- في الفترة ما بين الحروب العالمية الأولى والثانية خرجم معظم الدول عن قاعدة الذهب، وقامت بتخفيض عملاتها (كالدولار، الجنيه الإسترليني، الفرنك الفرنسي والمراك الألمني)، بالإضافة إلى خروج معظم الدول الأوروبية من الحرب العالمية الثانية باقتصاد محطم وبنية مهدمة كل هذا دفع الدول إلى عقد مؤتمر دولي 1944 بريتون وودز لبحث وإيجاد الصيغة الملائمة لإدارة النظام النقدي الدولي،
- وبدأ تنظيم السوق الدولية بمشروعين أحدهما اقترحه الاقتصادي الإنجليزي كينز والأخر الاقتصادي الأمريكي هوبيت، وانتهى الأمر في اتفاقية بريتون وودز بغلبة المشروع الأمريكي في تحديد معالم النظام النقدي الدولي وانبثق منه مؤسستين هما: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي،

# التمويل الدولي

▪ ماذا تضمن المشروع؟

- المشروع البريطاني (مشروع كينز، اتحاد المقاصة الدولي): تضمن المشروع اقتراح انشاء الاتحاد الدولي للمقاصة والذي يتولى اصدار عملة دولية اطلق عليها اسم «البانكور» وتحدد لها قيمة مرتبطة بالذهب وتقبلها سائر الدول وتحدد كل دولة قيمة ثابتة ومتتفق عليها بالنسبة لعملة البانكور ولا يمكن تغييرها دون اذن مسبق من مجلس الاتحاد،
  - يقوم هذا الاتحاد على مبدأ المقاصة، بحيث يجوز له فتح اعتمادات للأعضاء بالسحب من البنك في حدود معينة ولا تحتاج هذه العملية الى اية ودائع ذهبية او عمليات فأصوله عبارة عن القيود الحسابية التي تقيد في حساب الدائن فيه بالاسم البنوك المركزية للدول المختلفة،

# التمويل الدولي

- رفضت الولايات المتحدة مشروع كينز
- **المشروع الأمريكي:** تضمن هذا المشروع:
  - إنشاء مؤسستين دوليتين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، حيث يهدف الصندوق لتبسيط أسعار الصرف، وتقوم الدول الأعضاء في هذا الصدد بإيداع حصة تكون جزئياً من الذهب وعملاتها المحلية اذ تستطيع الدول ذات العجز في موازين مدفوعاتها السحب من هذا الصندوق بغرض تعطية عجزها،

# التمويل الدولي

## أولاً- مؤتمر بريتون وودز

- في عام 1944 اجتمع ممثلو الولايات المتحدة الامريكية وإنجلترا بالإضافة إلى ممثلي 42 دولة لوضع نظام نقدٍ دولي جديد موافق للمشروع الامريكي الذي نص على تحويل الدولار الامريكي فقط إلى الذهب حيث الدولار الواحد يساوي 0,8867 غرام من الذهب الصافي وثبتت عملات أجنبية مقابل الدولار،
- تساوى الذهب والدولار في القبول العام احتياطياً دولياً،
- من أجل تحقيق المرونة سمح الصندوق بتقلبات أسعار صرف عملات البلدان الأعضاء ضمن هامش محدد (تغير في معدلات عملاتهم بنسبة 1% كحد أقصى من سعر التعادل الأساسي) وإذا تجاوز سعر صرف عملة ما هذا الحد فإنه يجب على المصرف المركزي التدخل بائعاً أو شارياً لعملته الوطنية لإعادة السعر إلى الهامش المسموح،

# التمويل الدولي

## ثالثا- طبيعة التمويل الدولي بعد الحرب العالمية الثانية :

- إذا كانت الفترة السابقة للحرب العالمية || شهدت وجود أنماط رسمية للتمويل وهي التدفقات الرأسمالية الحكومية، فإن فترة ما بعد الحرب قد عرفت توسيعاً كبيراً في هذا النمط من التمويل بالإضافة إلى ظهور أنماط التمويل المتعدد الأطراف.
- وقد اعتمدت الولايات المتحدة ببرنامجاً لإنعاش الاقتصادي وهو ما يسمى (بمشروع مارشال) سنة 1947 وتم تقديم مقدار 11 مليار دولار لأوروبا الغربية خلال الفترة (1948-1951)، وبلغ إضافياً قدره 2.6 مليار دولار خلال الفترة (1951-1953). وهذا انتعشت اقتصاديات دول أوروبا تدريجياً وتحسنت موازناتها وزادت الاحتياطات الخارجية لها، وأعلنت قابلية عملاتها للتحويل. وبذلك بدأت أسواق المال في أوروبا والولايات المتحدة تتكامل وبدأت البنوك الأوروبية خاصة في لندن وسويسرا بالتعامل بالدولار منذ نهاية الخمسينات،

# التمويل الدولي

- مر نظام بريتون وودز بمرحلتين هما:
- مرحلة الاستقرار النسبي: تميزت هذه الفترة:
  - بالاستقرار النسبي للدولار
- عادت قابلية تحويل الجنيه الإسترليني للعملات الأخرى بعد عام من اتفاقيات بريتون وودز في حين انتظرت باقي العملات الأوروبية 15 سنة لتصبح عملات قابلة للتحويل إلى عملات أخرى,
- اختارت البنوك المركزية للدول المختلفة الدفاع عن أسعار التعادل الخاصة بعملاتها مقابل الدولار الأمريكي وحده وهكذا ظل الدولار في الريادة في النظام النقدي الدولي حتى نهاية الخمسينيات,
- مرحلة الانهيار والتصدع: امتدت هذه المرحلة من 1960 حتى 1971
  - استمر العمل باتفاقية بريتون وودز حتى اوت 1971 عندما اعلن الرئيس الأميركي نيكسون وقف قابلية تبديل الدولار إلى الذهب، ومع تزايد القوة الاقتصادية لأوروبا الغربية واليابان برزت معطيات جديدة تتعارض مع ثبات أسعار صرف العملات الذي يقوم عليه نظام بريتون وودز،

# التمويل الدولي

- رغم تعديل النظام مرتين فان اليه ثبات سعر الصرف الغيت تماما من الناحية العملية وبدأت مرحلة جديدة مرحلة «التعويم» التي تعني ترك سعر الصرف يتحدد بحرية وفقا لأالية العرض والطلب في الاسواق دون تدخل البنك المركزي,  
**ثانيا- نظام النقد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية:**
- يعتبر نظام النقد الدولي الذي ساد العالم بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة للاتفاقية بريتون وودز وتم الاتفاق خلال المفاوضات على إنشاء صندوق نقد دولي كهيئة تابعة للأمم المتحدة.
- وقد حددت الاتفاقية في مادتها الرابعة سعرا لتعادل عملات الدول الأعضاء بالنسبة للدولار الأمريكي، وتلتزم الدول الأعضاء بالمحافظة على هذا السعر وعدم تغييره إلا في حالة إصلاح احتلال هيكلية في ميزان مدفوعاتها، وقد حدد سعر تعادل للدولار الأمريكي بمقدار  $0.8887 \text{ غ ذهب}$ ، وتم تحديد مدى التغير في أسعار العملات بحيث لا يزيد عن  $\pm 1\%$  من القيمة التعادلية،

# التمويل الدولي

■ وأهم ما ميز التمويل الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية II هو تنوعه بين التمويل الرسمي الثنائي والمتعدد الأطراف الإقليمي والدولي والتمويل الخاص، وقد ظهرت في تلك الفترة مؤسسة التمويل الدولي سنة 1956، وهيئة التمويل الدولية سنة 1960 وتم ظهور العديد من المنظمات الإقليمية وبنوك التنمية التي عملت في مجال منح القروض متعددة الأطراف.

# التمويل الدولي

## 5. مصادر التمويل الدولي:

إن التدفقات الرأسمالية الدولية تنقسم من حيث الأجال الزمنية إلى:

- تدفقات قصيرة الأجل.
- تدفقات طويلة الأجل.

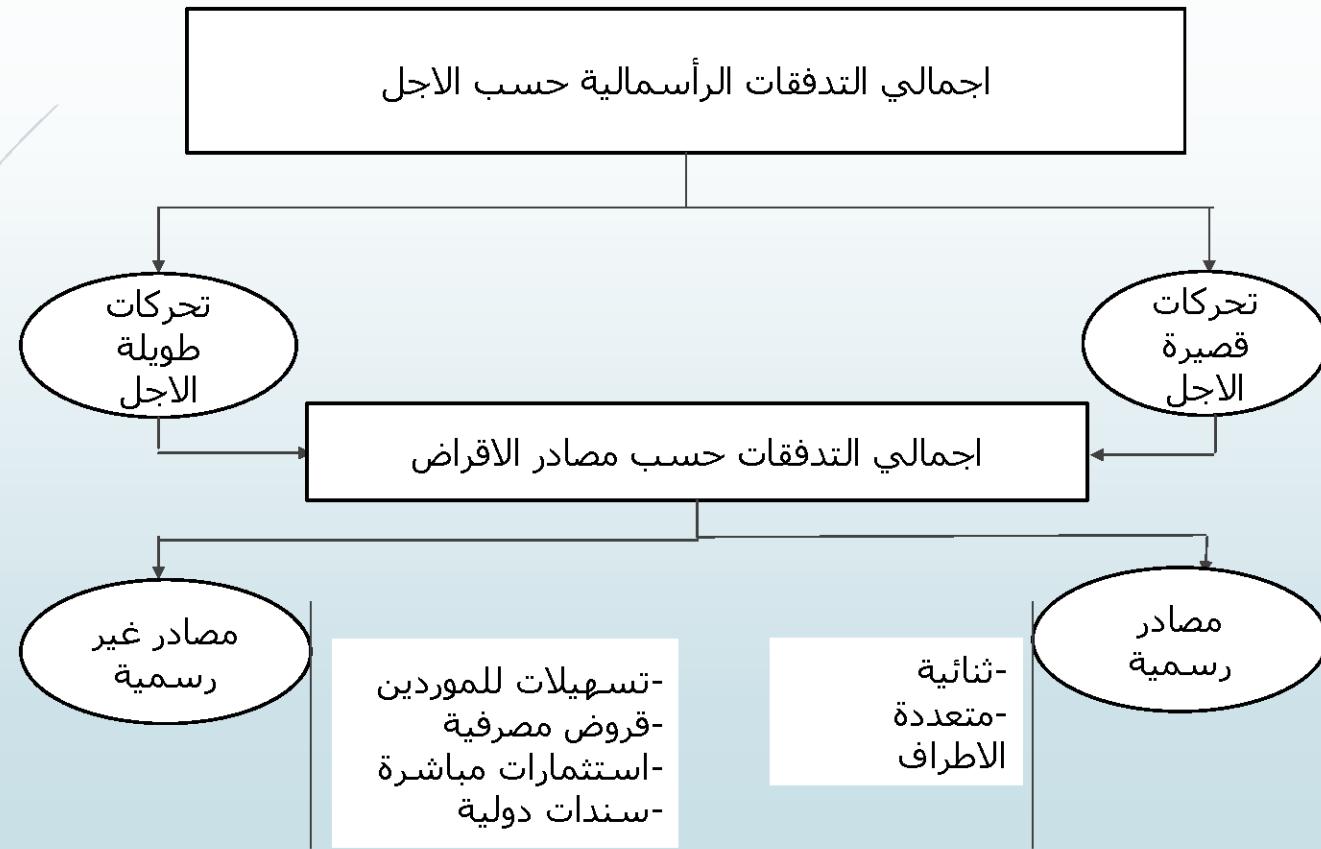
كما تنقسم حسب الجهات الدائنة إلى:

- مصادر رسمية.
- مصادر غير رسمية.

وقد تكون المصادر الرسمية ثنائية كما قد تكون متعددة الأطراف أما المصادر الخاصة فانها تمثل في تسهيلات الموردين والقروض المصرفية والسنادات الدولية بالإضافة إلى الاستثمارات المباشرة.

ويوضح الشكل التالي الإطار العام لمجمل التدفقات الرأسمالية على المستوى الدولي:

► الاطار العام الإجمالي للتدفقات الرأسمالية على المستوى الدولي:



# التمويل الدولي

## ١) المصادر الرسمية في التمويل الدولي:

■ تكون من مصادر ثنائية ومن مصادر متعددة الأطراف.

### أولاً-مصادر التمويل الثنائية:

■ تمثل المصادر الثنائية في التمويل الدولي في تلك القروض والمساعدات التي تعقد بين الحكومات المختلفة ويتم منح هذه القروض بعد عدة مفاوضات تجري بين حكومات الدول المانحة وحكومات الدول المتلقية للقرض وتدور عادة هذه المفاوضات حول: قيمة القرض، أجل استحقاقه، معدل الفائدة، مصاريف الارتباط، كيفية السداد، وفترة السماح إن وجدت.

■ الواقع أن التمويل من المصادر الرسمية الثنائية لم يظهر بشكل محسوس إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث قدمت الولايات المتحدة الأمريكية قروضها واعناتها لدول غرب أوروبا في إطار مشروع مارشال الأمريكي، وحينما قررت الأمم المتحدة اعتبار الفترة (1960-1980) بمثابة عقدي التنمية العالمية، إذ تم توجيه نداء دولي بضرورة تخصيص ما لا يقل عن 1% من إجمالي الناتج القومي للدول المتقدمة ليقدم على شكل اعوانات للدول النامية.

# التمويل الدولي

## ► خصائص التمويل الدولي ثنائية الأطراف:

- تتميز القروض بأنها طويلة الأجل، وتكون فترة السداد تزيد عن 5 سنوات وقد تصل في بعض الحالات إلى 40 عاما، وتدرج هذه النوعية من القروض تحت بند القروض السهلة إشارة إلى أن خدمة الدين المرتبطة أساسا بأصل القرض تكون منخفضة إلى حد كبير.
- مثال: فإذا كان لدينا قرض مقداره مليون دولار ويتم سداده على (40 عاما) فإن قسط سداد الأصل يصبح 25000 دولار فقط كل عام، أما إذا كانت فترة السداد 10 سنوات فقط فإن قسط سداد الأصل يصل إلى 100 ألف دولار سنويا.
- تحتوي التدفقات على فترة سماح قبل البدء في سداد أصل القرض عادة تتراوح بين 3-10 سنوات، والمقصود بفترة السماح هي قيام المقترض باستخدام القرض دون الالتزام بسداد أقساطه إلا بعد مرور فترة معينة تسمى بفترة السماح وهي تعتبر تحفيز حقيقي لتكلفة الاقتراض وتعتبر من القروض السهلة، كل قرض يتضمن فترة سماح.

# التمويل الدولي

## ثانياً- مصادر التمويل متعددة الأطراف:

- تتمثل المصادر الرسمية للتمويل الدولي متعدد الأطراف في مصادران أساسين هما: مؤسسات التمويل الدولية ومؤسسات التمويل الإقليمية.
- وتظم مؤسسات التمويل الدولية: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مؤسسة التمويل الدولية، هيئة التنمية الدولية، صندوق النقد الدولي،
- وتنظم مؤسسات التمويل الإقليمية: بنك الاستثمار الأوروبي، بنك التنمية الإفريقي، بنك التنمية الآسيوي، بنك الأمريكتين للتنمية، البنك الإسلامي للتنمية، صناديق التنمية الإقليمية، صندوق النقد العربي.
- **مؤسسات التمويل الدولية:** ويقصد بها تلك المؤسسات التابعة لـ هيئة الأمم المتحدة والتي تضم في عضويتها معظم دول العالم وتعامل في مجال الإقراض الدولي مع جميع الدول دون استثناء،

# التمويل الدولي

- **مؤسسات التمويل الإقليمية:** يوجد عدد من المؤسسات الإقليمية والتي تهدف إلى تمويل مجموعة معينة من الدول، ترتبط بعضها في موقع جغرافي، لكن في كثير من الأحيان تقوم بتقديم مساعدات للغير من الدول النامية بغض النظر عن موقعها، وت تكون من مجموعة من بنوك التنمية الإقليمية وصناديق التمويل الأخرى، وأهمها هي: بنك الاستثمار الأوروبي، بنك التنمية الإفريقي، بنك التنمية الآسيوي،

## (2) مصادر التمويل الدولي غير الرسمية (الخاصة):

- يقصد بالتحركات غير الرسمية لرؤوس الأموال القروض الممنوحة من جهات خاصة (أفراد ومؤسسات خاصة) إلى حكومات الدول الأجنبية أو المؤسسات العامة أو الخاصة و يأخذ هذا النوع من التحركات الدولية لرؤوس الأموال الأشكال الفرعية التالية:
  - تسهيلات موردين: ويطلق عليها أحياناً قروض التصدير، تمنحه الشركات المنتجة والمصدرة في دولة ما للمستوردين في دولة أخرى وتستخدم حصيلة هذا القرض في شراء سلع وخدمات من الشركات المانحة للائتمان، وعادة ما يتم عقد هذه القروض على أساس فترات زمنية تتراوح بين سنة إلى 10 سنوات، وبأسعار فائدة تعتمد في تحديدها على أسعار الفائدة السائدة في سوق الاقتراض الدولي طويلاً الأجل.